الأزمة السورية: مجلس الأمن يناقش تقرير كي مون غداً... ومسقط رأس الأسد في مرمي نيران معارضيه

دمشق تهاجم العرب.. وواشنطن تحملها مسؤولية عرقلة وصول المساعدات

أطفال سوريا يعانون من الجوع في انتظار السماح للمساعدات بالوصول اليهم

معارضون للنظام خلال معارك في اللاذقية

- وكالة «سانا» تتطاول على السعودية وتصفها بأنها «دولة إرهاب» وقطر «مشيخة» والعربي «مهرج مضحك»
- مسؤول امريكي: لجوء الحكومة السورية الضخم والعشوائي للعنف هو أهم عامل منفرد وراء الأزمة الانسانية
- ناشطون : مسلحون إسلاميون سيطروا للمرة الأولى على قرية السمرا على ساحل البحر المتوسط

عواصم - «وكالات»: شنت دمشق عبر وكالة الأنباء الرسمية فيها هجوما قاسيا على القادة العرب وكلماتهم في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية، وخصت بالهجوم أمير قطر وولي العهد السعودي، وكذلك رئيس الائتلاف الوطني المعارض، واعتبرت أن أمين عام الجامعة العربية، نبيل العربي، رهن الجامعة لـ«فساد البترودولار» على حد قولها.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية في مقال تحليلي لها حول القمة، إن كلمات من وصفتهم بـ «متزعمي جبهة العدوان على سوريا الذين حضروا ما تسمى قمة العرب» لم تحمل جديدا سوى «ترديد صرخات الاستغاثة التي يطلقها مرتزقتهم الإرهابيون في سوريا لمدهم بمزيد من الأسلحة أو التدخل بأي شكل من الأشكال لإنقاذهم بعد أن تلقوا العديد من الهزائم.»

واتهم المقال أمين عام الجامعة العربية، نبيل العربي، بـ «رهن قرار الجامعة إلى فساد البترودولار» وكذلك بالعمل على تحريض مجلس الأمن ضد دمشق وتحميلها مسؤولية فشل مؤتمر «جنيف 2»، ووصل المقال إلى حد وصف العربي بـ«المهرج المضحك» خلال حديثه عن قضية الإرهاب.

وهاجم المقال أيضا أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، معتبرا أنه «رد أسطوانة والده المشروخة بما يتعلق بالأزمة في سوريا مضيفة: «وقع أمير المشيخة في شر أعماله عندما تحدث عن مفهوم الإرهاب المحدد وهو استهداف المدنيين بالقتل والترويع وضرب المنشآت المدنية لأغراض سياسية، وهي جميعها أعمال وتصرفات إجرامية تنطبق على ما تمارسه مجموعات إرهابية مرتزقة مدعومة من قبل مشيخته في سوريا.»

كما هاجم المقال ولي العهد السعودي، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، الذي وصفه بأنه «ممثل مملكة الإرهاب» منتقدا دعوته إلى تغيير ميزان القوة على الأرض.

وتابعت الوكالة بالقول: «ولي العهد السعودي الذي تدعم بلاده الإرهابيين استغرب عدم رؤية وفد الائتلاف وهو يحتل كرسي سوريا خلال القمة الذي من شأنه أن يبعث رسالة إلى مجلس الأمن الدولي ليغير أسلوب تعامله مع الأزمة السورية متجاهلا أن وجود الائتلاف على مقعد سوريا مخالف لميثاق الجامعة العربية.»

وخص المقال رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض، أحمد الجربا، بحصة كبيرة من الهجوم، إذ وصفه بـ«متزعم عصابة ائتلاف الدوحة» واعتبرت أنه حاول «استجداءه صانعيه ممن سماهم الدول الكبرى لتنفيذ التزاماتهم وتعهداتهم التي خاض الائتلاف على ضوئها مفاوضات جنيف2.»

وعلى صعيد منفصل قال مسؤول أمريكي إن تقريرا للأمم المتحدة يشير بوضوح إلى أن الحكومة السورية تتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية في عدم تمكن عاملي الإغاثة من الوصول إلى المدنيين الأكثر احتياجا للمساعدات.

وبعد شهر من توصل مجلس الأمن الدولي إلى توافق نادر وإصداره قرارا يطالب بدخول المساعدات إلى سوريا على نحو سريع وآمن ودون معوقات قال الأمين العام للمنظمة الدولية بان جي مون في تقرير جديد إن الموقف «لا يزال يمثل تحديا كبيرا للغاية.»

وانتقد التقرير الذي رفعه بان إلى مجلس الأمن يوم الأحد لكنه لم ينشر رسميا بعد الحكومة السورية وجماعات المعارضة على حد سواء بسبب تعطيل وصول المساعدات إلى المدنيين المحاصرين وسط إطلاق النيران في الحرب الأهلية الدائرة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

لكن التقرير يلقي من وجهة نظر واشنطن الجانب الأكبر من اللوم على الحكومة السورية.

وقال المسؤول الأمريكي لرويترز شريطة عدم الكشف عن هويته «التقرير يظهر أن نطاق العنف الذي يرتكبه نظام الأسد ومستوى تواتره يزيد بكثير عما ترتكبه الجماعات المسلحة في سوريا.»

وأضاف «لجوء الحكومة السورية الضخم والعشوائي للعنف هو أهم عامل منفرد وراء الأزمة الانسانية... التقرير واضح للغاية بهذا الصدد وفي الاشارة إلى عدم تنفيذ الحكومة لبنود القرار».

ورفض السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ما أطلق عليه «الطريقة المنحازة وغير الصادقة في النظر إلى التقرير».

وقال لرويترز إن واشنطن «لا تعترف بالتطورات الايجابية الهائلة التي تحققت بين الحكومة السورية من جانب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية من الجانب الآخر».

وأضاف «التوجه الأمريكي سلبي من بداية الأزمة في سوريا.»

وذكر تقرير بان الأول للمجلس بشأن تنفيذ القرار الصادر يوم 22 فبراير أن القوات النظامية السورية ما زالت تحاصر 175 ألف شخص بينما تحاصر فصائل المعارضة 45 ألفا. ولم تحدث وساطة للتوصل لاتفاقات جديدة لوقف إطلاق النار بغرض دخول هذه المناطق في ظل انتهاك الاتفاقات التي سبق التوصل إليها.

وقال بان إن 9.3 ملايين شخص في سوريا بحاجة لمساعدات إنسانية في حين فر 2.6 مليون آخرين من الحرب الدائرة.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الأمن تقرير بان يوم غد الجمعة. واستبعد دبلوماسيون بالمجلس في تصريحات لرويترز أن توافق روسيا على إعلان عدم التزام الحكومة السورية بقرار 22 فبراير وهو إعلان من شأنه أن يثير دعوات جديدة لفرض عقوبات.

واستخدمت روسيا والصين حق النقض «الفيتو» لمنع إصدار ثلاثة قرارات بمجلس الأمن كانت تدين الحكومة السورية وتهددها بفرض عقوبات.

ورفض المسؤول الأمريكي فكرة المساواة بين جماعات المعارضة المعتدلة والجماعات المتطرفة التي تقاتل للإطاحة بالرئيس بشار الأسد ومنها جبهة النصرة وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام المنبثقة عن تنظيم القاعدة والمعروفة باسم داعش.

وقال «من المهم جدا التفرقة بين جماعات مثل النصرة وداعش التي تعترض طريق المساعدات الإنسانية وترتكب أعمالا وحشية مع المدنيين وبين جماعات المعارضة المدنية والمسلحة المعتدلة التي سهلت دخول المساعدات.»

وأضاف المسؤول الأمريكي قائلا إن القوات النظامية السورية ما زالت تلقي براميل متفجرة وتطلق نيران المدفعية وتشن هجمات جوية على أهداف مدنية.

وتابع «وجدنا أن جماعات المعارضة المعتدلة التي عادة ما تعمل مع منظمات الإغاثة والمجالس المحلية لعبت دورا حيويا في تسهيل عملية تسليم المساعدات إلى المدنيين المحتاجين في مناطق منها حلب وإدلب.»

ومضى قائلا «نظام الأسد هو من يلجأ عادة إلى العراقيل البيروقراطية مثل طلبات التأشيرات والقيود على الحدود لمنع دخول المساعدات الإنسانية... وهذا سلوك مستهجن من جانب دولة عضو.»

وعبرت فاليري آموس منسقة الأمم المتحدة لشؤون الإغاثة مرارا عن خيبة أملها لبطء عملية تسليم المعونات في سوريا بشدة بسبب العنف والروتين.

ميدانيا احتدمت المعارك في اليومين الماضيين بشكل خاص في منطقة الساحل، وقصف الجيش الحر «القرداحة» بلدة الرئيس السوري بشار الأسد ومسقط رأس أبيه بصواريخ «غراد»، كما اقتحم رجاله نقطة عسكرية في بلدة «كسب» بريف اللاذقية، في وقت كثفت فيه قوات النظام قصفها مستهدفة طرد مقاتليه.

وبثت كتائب الثوار صورا لمقاتليها في «النقطة 45» وهي مرصد عسكري لقوات الأسد يطل في «كسب» على مساحات واسعة من ريف اللاذقية، بعد أن تمكنوا من دخول المرصد بعملية أسفرت أيضا عن مقتل قائد كتيبة القوات الخاصة في «النقطة 45»، حيث المرصد الذي اقتحموه بمدرعة مفخخة بكمية كبيرة من المتفجرات.

والمؤشرات كثيرة على اقتراب المعارك من «القرداحة» التي شيعت الاثنين قتيلها هلال الأسد، ابن عم الرئيس السوري، بعد أن سيطر الثوار على «جبب» عند الساحل ربطهم بالبحر الأبيض المتوسط، ولأول مرة منذ بدء الثورة على النظام قبل 3 سنوات، بحسب ما ذكر ناشطون أكدوا أيضا أن اشتباكات اندلعت على أطراف بلدة «كسب» في محاولة من النظام لاسترجاعها، واحتدمت عند جبل التركمان قرب «كسب» بشكل خاص.

وقال ناشطون امس الاول إن مسلحين إسلاميين سيطروا للمرة الأولى على قرية على ساحل سوريا على البحر المتوسط وخاضوا معارك للاحتفاظ بأراض متاخمة للحدود التركية استولوا عليها من قوات الرئيس بشار الأسد.

وظهر في لقطات مصورة ستة مقاتلين يرفعون الراية السوداء للواء أنصار الشام على شاطئ صخري وهو انتصار رمزي للمعارضة في محافظة اللاذقية الساحلية التي ظلت معقلا للأسد طوال الصراع المستمر منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وقال ناشط استخدم اسم أبو بكر إن هذه أول منطقة «محررة» على الساحل في سوريا مشيرا إلى الشاطئ وقرية السمرا القريبة.

وتشكل محافظتا اللاذقية وطرطوس المجاورة سويا المعقل الرئيسي للأقلية العلوية التي ينتمي إليها الأسد على البحر المتوسط واحتفظتا بالولاء له في حربه ضد المعارضة السنية، وحصد الصراع المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات أرواح ما يربو على 140 ألف شخص.

وبعد أشهر من الانتكاسات في وسط سوريا شن مقاتلون إسلاميون من المعارضة السورية هجوما يوم الجمعة على منطقة اللاذقية واستولوا على معبر حدودي وبلدة كسب الأرمنية.

وأرسل الأسد منذ ذلك الحين تعزيزات عسكرية تدعمها قوة جوية لصد المسلحين مما أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة في انحاء حزام من الأراضي على امتداد الحدود التركية.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان وهو جماعة مراقبة مؤيدة للمعارضة إن 14 مقاتلا من القوات الموالية للأسد وستة من مسلحي المعارضة معظمهم جهاديون أجانب قتلوا في الاشتباكات التي دارت الثلاثاء للسيطرة على تل استراتيجي بالقرب من كسب. ونقل 75 مصابا من مسلحي المعارضة إلى تركيا للعلاج.

وتسلط ضراوة القتال الضوء على الأهمية التي يوليها الأسد لوقف تقدم المسلحين.

وفقد الأسد السيطرة على كثير من مناطق الشرق والشمال لكن جيشه المدعوم من مقاتلين شيعة من العراق ولبنان طرد مقاتلي المعارضة من مناطق كبيرة حول دمشق وقرب الحدود اللبنانية.

ونتيجة لذلك استطاع الرئيس تأمين سيطرة اكبر على وسط سوريا وقطع طرق توصيل الامدادات للمعارضة المسلحة من لبنان.

بعد فشله في تكليف رئيس جديد للحكومة

ليبيا: البرلمان يمدد للثني .. وزيدان يحذر من مخططات التنظيمات الإسلامية لتدمير البلاد

عبدالله الثني

طرابلس - «وكالات»: قرر المؤتمر الوطني العام «البرلمان» في ليبيا تمديد رئاسة حكومة تسيير الأعمال الحالية برئاسة عبد الله الثني 14 يوما، للوصول إلى توافق بين الكتل السياسية على رئيس الحكومة الجديد، وفي الأثناء حذر رئيس الحكومة السابق علي زيدان من تحول ليبيا إلى ملجأ للمتطرفين.

واضطر البرلمان لهذا التمديد في جلسته أمس الاول لعدم تمكنه من تكليف رئيس حكومة جديد من بين أكثر من 16 شخصية مرشحة لهذا المنصب.

وقال عضو المؤتمر الوطني عبد القادر الحويلي للجزيرة إن البرلمان اتخذ هذا القرار نتيجة ضيق الوقت، وقرر تأجيل التصويت لاختيار رئيس وزراء جديد إلى يوم الأحد المقبل.

ويرى مراقبون أن التمديد لرئيس حكومة تسيير الأعمال في ظل عدم توافق الكتل السياسية على رئيس حكومة جديد، قد يضع البلاد على شفير الهاوية، لكن آخرين يعتبرون أن منح الثقة للثني سيجنب البلاد اتخاذ قرارات تفرضها المرحلة، لتنتقل بعد أشهر معدودة إلى مرحلة انتقالية جديدة.

وعين الثني قبل نحو أسبوعين عقب عزل البرلمان سلفه علي زيدان، بعدما أحرج معارضون مسلحون الحكومة بتحميل النفط في ناقلة فرّت من القوات البحرية.

في السياق نفسه، قرر المؤتمر الوطني العام منح حكومة الثني ميزانية طوارئ بقيمة مليارين وخمسمائة مليون دينار ليبي «مليارا دولار»، سيتم تمويلها من خلال قرض البنك المركزي لمساعدة الحكومة على مواصلة العمل في غياب ميزانية عادية، كما أقرّ إنشاء هيئة وطنية لمحاربة الفساد يكون مقرها مدينة سبها، على أن تكون لها السلطة الاعتبارية وعدم خضوعها لأية جهة.

ولم يتمكن البرلمان حتى الآن من إقرار ميزانية لعام 2014 بسبب التراجع الشديد في صادرات البلاد من النفط نتيجة موجة احتجاجات في موانئ وحقول النفط منذ الصيف الماضي. وصادرات النفط والغاز هي المصدر الوحيد لإيرادات الميزانية الليبية وتمويل واردات السلع الغذائية الأساسية.

وقال المتحدث باسم المؤتمر الوطني عمر حميدان إن 1.3 مليار دينار من القرض ستخصص لوزارتي الدفاع والداخلية، في حين ستغطي ستمائة مليون دينار الخدمات الأساسية مثل الصحة والكهرباء والمياه. ويذهب أكثر من نصف الإنفاق الحكومي عادة إلى رواتب الموظفين العموميين ودعم الخبز والبنزين وخدمات أساسية أخرى.

في غضون ذلك، حذر رئيس الحكومة الليبية السابق علي زيدان من أعمال التنظيمات الإسلامية لإجهاض عملية إعادة بناء البلاد ولجعلها ملجأ للمتطرفين.

وقال زيدان -الذي فرّ إلى ألمانيا بعد أن نزع البرلمان عنه الثقة وأقاله مطلع الشهر الجاري- إنه يستعد للعودة إلى بلاده «ربما قريبا جدا» من أجل المساعدة على فرض النظام، ودحر «التطرف» بعد عامين ونصف العام على مقتل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي.

وأضاف -في مقابلة مع صحيفة التايمز البريطانية- أن «ليبيا قد تصبح قاعدة لتنظيم القاعدة في أية عملية في إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والمغرب وفي أي مكان»، مضيفا أن «السلاح منتشر في كل مكان والذخيرة في كل مكان»، مشيرا إلى أن «تنظيمات مثل القاعدة والإخوان المسلمين تستفيد من الانقسامات في المجتمع الليبي».

ولم يتوصل زيدان الذي حكم ليبيا خلال 15 شهرا إلى القضاء على المليشيات المسلحة التي أقامت لها معاقل في البلاد منذ الانتفاضة التي أطاحت بالقذافي عام 2011.

وكان النائب العام الليبي أصدر أمرا بمنع زيدان من مغادرة البلاد على خلفية علاقته بقضية الصكوك لقائد المجموعة المسلحة التي تحاصر الموانئ الشرقية إبراهيم جضران، ولكن الأمر أتى بعد مغادرته البلاد.

يذكر أن عددا من كبار المسؤولين برئاسة الحكومة التي كان يترأسها زيدان موقوفون لدى النيابة العامة على ذمة القضية المذكورة، والتي اتهم فيها رئيس لجنة الطاقة بالبرلمان ناجي مختار خلال محاولته تسليم صك بقيمة مليوني دينار للجضران، مقابل رفع الحصار الذي يفرضه على الموانئ النفطية بالمنطقة الشرقية.

الجيش يعزز قدراته بتشكيل قوات التدخل السريع

مصر: المشير يستقيل.. وعينه على الرئاسة

القاهرة - «وكالات»: قالت بوابة صحيفة الاهرام الحكومية المصرية على الانترنت إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية عقد امس اجتماعا دعا له وزير الدفاع المشير عبد الفتاح السيسي لتقديم استقالته تمهيدا لإعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية.

وأضافت أن الاستقالة ستعلن في بيان سيذاع «بعد رفع الاستقالة إلى رئيس الجمهورية «المؤقت عدلي منصور» عقب وصوله من الكويت».

ويتعين على السيسي الاستقالة من الحكومة وتخليه عن صفته العسكرية كي يدرج اسمه في قاعدة بيانات الناخبين وهو شرط لازم للترشح.

ولا يسمح للعسكريين بالانتخاب أو الترشح أثناء خدمتهم في الجيش.

من المتوقع أيضا أن يتم حسم اختيار اسم رئيس الأركان الجديد، والذى تم التكتم على اسمه خلال الأيام الماضية، بعد الاستقرار على تولي رئيس الأركان الحالي الفريق صدقي صبحي، منصب وزير الدفاع بعد استقالة السيسي.

ويتعين على السيسي الاستقالة من الحكومة والتخلي عن صفته العسكرية كي يدرج اسمه في قاعدة بيانات الناخبين.

وتفيد الأنباء أيضا بأن السيسي سيتقدم باستقالته اليوم الخميس لمجلس الوزراء تمهيدا لما يتردد منذ فترة طويلة عن عزم المشير السيسي الترشح للانتخابات الرئاسية. وجدير بالذكر أن اللجنة العليا للانتخابات ستعلن في مؤتمر صحافي يوم الأحد المقبل عن جدول الانتخابات الرئاسية، حيث سيتم فتح باب الترشح يوم الثلاثين من الشهر الجاري ما يعزز احتمال استقالة السيسي قبل ذلك الموعد. وكان المشير السيسي قد قام بالعديد من الخطوات في المؤسسة العسكرية تمهيدا لخروجه منها وآخر هذه الخطوات كانت امس الاول حيث اكد أن قوات التدخل السريع التي تم تشكيلها لأول مرة في القوات المسلحة، تأتي لتعزيز قدرة الجيش على مواجهة التحديات التي تواجه مصر. وقال السيسي -خلال تفقده قوات التدخل السريع المحمولة جوا التي شكلت مؤخرا لتنفيذ مهام «نوعية» داخل البلاد وخارجها- إن القوات المسلحة «يعاد تنظيمها وتطويرها وفقا لأحدث النظم القتالية لتنفيذ جميع المهام، وزيادة قدرة الجيش المصري على بذل أقصى جهد لمجابهة التهديدات والتحديات التي قد تواجه الوطن وأمنه القومي». وأضاف «ما نراه اليوم من قوات هو إعجاز، وأن هناك دولا تستغرق سنوات لتجهيز وحدات مماثلة»، موجها التحية والتقدير لقادة وضباط وجنود القوات المسلحة على ما بذلوه من عمل جاد في تأسيس تلك القوات. وأوضح وزير الدفاع أن قوات التدخل السريع شكلت للقيام بمهام «خاصة جدا»، وأن تأسيسها جرى بعد المناقشة مع أجهزة القوات المسلحة المختصة التي أكدت إمكانية تشكيلها دون صعوبات.

عبدالفتاح السيسي